

ندوة قضية مياه النيل (جامعة القاهرة : السبت ١٥ مارس ٢٠١٤)



إعداد
د/صابرين محمد شباره
باحث أول
مسئول الهيدرولوجي بإدارة بحوث الطبقة الدنيا
الإدارة العامة للبحوث العلمي

(المحور الأول - مياه النيل بين الاقتصاد والسياسة)

مقدمه

عزيرى القارىء : تشرفت بتمثيلى لهيئتنا الموقر فى ندوة قضية مياه النيل المقامه بكلية الآداب قسم جغرافيا بجامعة القاهرة ، وذلك فى ١٥ مارس ٢٠١٤ تحت رعاية أ.د. جابر نصار رئيس جامعة القاهرة وأ.د. معتز سيد عبد الله عميد الكلية ، وبمناسبة طباعة كتاب الندوة فى مارس ٢٠١٥ ، فإنه لمن دواعى سرورى إهداء مكتبه الهيئه العامه للأرصاد الجوية نسخه من كتاب الندوة لكل من يهمله الأمر ويرغب فى الإبحار والإستزاده فى موضوع قضية مياه النيل ، وقد أعتمدت الندوة على ثلاث محاور أساسيه :



مشاهد رانعه للنهر الخالد بمصرنا الحبيبه

المحور الأول : عن مياه النيل بين الاقتصاد والسياسة (وضم خمسة بحوث) .
 المحور الثاني : عن سد النهضة وأثره على الأمن المائي (وضم أربعة بحوث) .
 المحور الثالث : عن التنبؤ بحجم مياه النيل والطلب عليها في المستقبل (وضم أربعة بحوث) .
 وكان لنا شرف المشاركة في هذا المحور ببحث عن عملية التنبؤ طويل المدى للتدفق الطبيعي لمياه نهر النيل عند أسوان باستخدام النموذج الأحصائي Slide Write Plus .
 وكان من الممكن الاكتفاء بعرض البحث المقدم منى للندوة فقط، ولكنى فى الحقيقة علاوة على ذلك ، فقد فضلت ان أعرض على سيادتكم جميع ما تقدم من بحوث قيمه وثريه وأقل ماتوصف به أنها كنوز معلوماتيه خطيره تمس أمننا القومى، بل تمس ما هو أكثر من ذلك ، تمس سر الحياه لكى الكائنات الحيه على وجه الأرض، فلنتأمل قول الله تعالى :

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ) صدق الله العظيم

سورة الأنبياء رقم (٢٠)

فأسمح لى عزيزى القارىء بطرح ثلاث مقالات علميه للتركيز على المحاور الثلاثه للندوة ، ونرجو من الله تعالى أن تكون شيقه...خفيفه...شامله... وموجزه فى ذات الوقت ، وسوف نتناول أن شاء الله فى كل مقال محور من محاور الندوة ، وسوف تكون البدايه من هذا المقال عن المحور الأول.

المحور الأول

مياه النيل بين الاقتصاد والسياسة

البحث الأول

التعاون الدولى فى دول حوض النيل بما يحقق مصلحة جميع دوله

(أ.د. أمال اسماعيل شاور) استاذ الجغرافيا الطبيعيه ، قسم الجغرافيا ، أداب القاهره

تؤكد الدكتوراه أمال : على أن حوض التصريف النهري هو وحده طبيعيه واحده ، وأن أى حدث (ملوثات - سدود - مشاريع لخزانات - ... الخ) قد يحدث فى أحد أجزائه يؤثر على بقية أجزاء الحوض . ايضا ان الجارى الدنيا للأنهار (مناطق المصب) تتميز بوجود السهول الفيضيه والموانئ التجاريه عند مصباتها على البحار المطله عليها على عكس الجارى العليا (مناطق المنابع) والتي تتميز بالانحدارات الشديده والطبيعه الجبلية الشاهقة الأرتفاعات غالبا ،وهى مناطق لا تصلح للملاحة او الأنشطة التجاريه او الزراعيه . لذلك قامت الحضارات عند دول المصب للأنهار وليس عند دول المنابع .



رغم طول ضفافك فى البلاد ،فيا أيها النهر الخالد ... على أى ضفاف لك قامت الحضارات القديمه ؟

ومن هنا فقد حرصت الدول الاستعمارية (بريطانيا وكانت تحتل مصر) على عقد معاهدات مع كلاً من (إيطاليا وكانت تحتل أريتريا وأثيوبيا) بعدم إقامة مشاريع على روافد النيل الحبشية (النيل الأزرق المتدفق مياهه إلى مصر) وذلك لعدم الأضرار بزراعة القطن طويل التيلة التي كانت تعتمد عليه مصانع النسيج في بريطانيا، وتم تتويج الاتفاقيات بعقد اتفاقين عامي ١٩٢٠ و ١٩٥٠ والتي حددت حصة مصر من المياه ب ٥٥,٥ مليار متر مكعب وحصة السودان ب ١٨ مليار متر مكعب.

ومنذ ذلك التاريخ الأخير وحصة مصر من مياه النيل ثابتة رغم الزيادة المستمرة في عدد السكان والذي تخطى الآن نحو ٩٠ مليون نسمة، وعندما حاولت مصر زيادة حصتها المائية بأقامة مشاريع مثل (مشروع قناة جونجلي) فقد توقف العمل بها بسبب اضطرابات جنوب السودان، وبدأت التهديدات تتوالى حول حصة مياه النيل بعد قرارات أثيوبية وبتأييد لبعض أو معظم دول الحوض (ودول خارجيه) لتقليل حصة مصر من المياه، وذلك عن طريق إنشاء سدود على النيل الأزرق خاصة سد النهضة الأثيوبي مع أربعة سدود أخرى بحجة توليد الكهرباء وتوفير المياه لسنوات الجفاف، ولكن هذه الأهداف كان من الممكن تحقيقها بدون بناء هذا السد العملاق والذي يؤثر سلباً بكل تأكيد على حصتي المياه لكل من مصر والسودان. ولكن السودان لديها وفرة مائيه من الأمطار يمكنها تعويض النقص المائي من النيل الأزرق، أما مصر فليس لها مورد مائي يذكر بخلاف مياه النيل الأزرق (٨٥% من الأيراد المائي الداخل إلى مصر من الهضبة الأثيوبية ويساهم النيل الأزرق بنسبة ٦٦% من إيراد المياه المصريه) والذي يساهم بنسبة أكبر من ثلثي إيراد مصر من المياه والتي ستحتسب بأقامة تلك السد العملاق ... حديث الساعة... الا وهو "سد النهضة الأثيوبي".



بحيرة تانا ومنابع النيل الأزرق بالهضبة الأثيوبية

وهكذا فقد لعبت السياسة دورها لمحاربة مصر في أهم مورد بها وهو الماء أساس الحياة، وتصدرت المشهد السياسي المؤيد لبناء سد النهضة كل من أمريكا وإسرائيل وبعض الدول الأخرى عربييه وغير عربييه، وذلك عن طريق تمويل المشروعات الاستثمارية والتنمية.

وترى مصر ضرورة تطبيق قواعد القانون الدولي في هذا الشأن والذي ينص على أن أي دولة تشترك مع دول أخرى في حوض نهري واحد، فعليها أن لا تقيم أي مشروعات على النهر إلا بموافقة الدول الأخرى وبما لا يضر مصالح هذه الدول. إلا أن أثيوبيا ماضيه قديما في بناء السد الأثيوبي العملاق ضاربه بالقانون الدولي عرض الحائط، وبدون دراسات كافية للأطمئنان على أمان السد من الأنهيار، وقد حددت فترة ملء السد بالمياه فترة ثلاث سنوات بمعدل ٢٥ مليار متر مكعب في السنه، حيث أن سعة الخزان العملاق ٧٤ مليار متر مكعب. (التفاصيل بكتاب ندوة قضية مياه النيل - مكتبة الهيئة العامة للأرصاد الجوية)

البحث الثاني أزمة مياه النيل ... المعضلة والحل

(أ/ مصطفى سعد سيد) باحث استراتيجي في الشؤون الأفريقية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

يقول الأستاذ / مصطفى : هناك متغيرات دوليه واقليمية مؤثره بالفعل على قضية مياه النيل ، فعلى الصعيد الدولي هناك الموقف الأوروبي الذي ينجح ويميل لصالح دول المنابع ، ويمثله الموقف الأمريكي والذي يولى اهتمامه ملف مياه النيل ، وملاحظة تنامي استثمارات لعديد من الدول عبر شركات متعددة الجنسيات في المجال الزراعي بدول حوض النيل علاوة على ظهور دولتي الصين والهند كمنافسين للدور الأوروبي في أفريقيا .



التواجد الإسرائيلي في دول حوض النيل خاصة أثيوبيا ... يجب الانتباه !!!

وعلى الصعيد الأقليمي فقد تصاعد الدور الأثيوبي مقابل انحسار الدور المصري في افريقيا عموما وفي منطقة حوض نهر النيل بصفه خاصه ، وذلك الى جانب زيادة التواجد الإسرائيلي في دول حوض النيل وتبنى سياسته تناهسيه مع مصر ، علاوة على التواجد الخليجي العربي لتبني الاستثمار الزراعي بدول حوض النيل .



مشاهد بثها الإعلام الأثيوبي لأعلان تحويل مسار النيل الأزرق تمهيدا لبناء سد النهضة المزعوم

كما أن أبرز المشكلات التي تواجهها مصر الآن في قضية مياه النيل تتمثل في سد النهضة الأثيوبي ومشكلة الأتساق الأطارى للتعاون بين دول حوض النيل (أتساقية عنتيبى) عام ١٩٩٨ الذى يهدف الى وضع إستراتيجية تعاون بين دول حوض النيل للأنتفاع المشترك بموارد مياه النيل لكافة دول الحوض ، إلا أنه مازال هناك نقاط خلافية بين دول المنبع من جهة ومصر والسودان من جهة أخرى والتي تعرقل التوقيع على مشروع الأتساق النهائى. وفى النهاية أوصى الأستاذ / مصطفى بضرورة التحرك المصرى ليس فقط لأجل الحفاظ على حصص مصر من المياه بل لزيادة موارد مصر المائيه لتخطى الأزمه.

(التفاصيل بكتاب ندوة قضية مياه النيل - مكتبه الهيئه العامه للأرصاد الجويه)

البحث الثالث مياه النيل مشاركة لا منافسة من أجل التنمية المشتركة

(أ.د. / السعيد ابراهيم البدرى) استاذ الجغرافيا البشرية بمعهد الدراسات والبحوث الأفريقيه ، جامعة القاهره
يقول الدكتور / السعيد ، صدق من تنبأ بأن القرن الحادى والعشرين هو قرن الصراع على المياه وذلك لأسباب عدة أهمها زيادة السكان فى العالم مما يتبعه زيادة معدلات التنمية الصناعيه والزراعيه وتزايد الحاجه الى الكهرباء ، علاوة على التغيرات المناخيه التى تشير الى زيادة معدلات درجات الحرارة على مستوى العالم وقلة الأمطار .



الزيادة السكانية (الثروة البشرية) وما يتبعها من احتياجات التنمية فى مصر ، وزيادة الأحتياج المائى لتحقيق التنمية

على مصر أن تتوجه نحو نظره جديده واقعيه للتعامل مع مشكلة قضية مياه النيل مع دول الحوض ، وذلك بالأتجاه شرقا نحو آسيا وجنوبا نحو أفريقيا بدلا من التوجه نحو الشمال لدول أوروبا وأمريكا.

هناك حلول غير تقليديه تتمثل فى تنفيذ وتحقيق مبدأ المشاركة وفقا لحاجة كل دولة من دول الحوض ، ووفقا للمزايا النسبيه لكل دولة منها بدلا من الصراع والمنافسه والمجابيه فلنتحول الى الأتجاه نحو المصالحه والمشاركه ولغة المصالح المتبادله فمثلا :

١- زراعة المناطق التى تسقط عليها كميات وفيرة من الأمطار لصالح دول تحتاج لتلك الزراعات ولا تجد المياه لتحقيق أكتفائها الذاتى من تلك الزراعات.

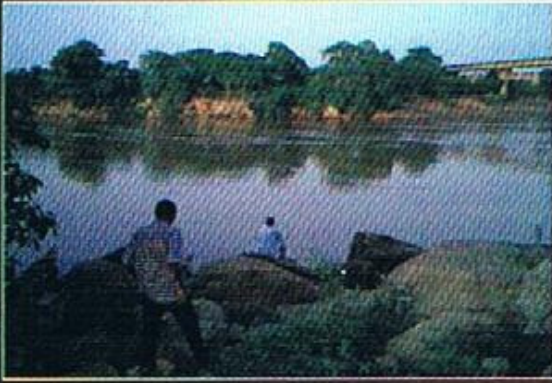
٢- تنمية الثروة الحيوانيه (أبقار- أغنام - إبل) فى المناطق المناسبه مع امدادها بالخبرات المصريه فى مجال الخبرد البيطريه.

٣- أستثمار المياه الضائعه فى مناطق المستنقعات بحضرتوات للصرف لها ، وذلك للأستباده الزراعيه والحيوانيه بمناطق ملامه مثل جنوب السودان حيث مشروع قناة جونجلى وقناة بحر الغزال والزراف ومستنقعات مشار وغيرها.

٤- عمل تنسيق لتصريف مياه السدود الموجودة والمقترحة في دول منابع النيل في الأوقات التي تحتاج إليها دول الممر والمصب وهما السودان ومصر على الترتيب بحيث تتم الفائدة المشتركة لكل منهما.

٥- التوافق بين دول حوض النيل على خطة استراتيجية اقتصادية شاملة لكل دول الحوض وفقا للمزايا النسبية لكل دولة تتدرج زمنيا كل خمس او عشر سنوات الى ان تنتهي بأقامة تكامل اقتصادي شامل لدول المنطقه، وذلك في اطار اقامة منظمه دول حوض النيل من اجل التنسيق الاقتصادي والسياسي الشامل بين هذه الدول على غرار تجمع الأيجاد أو تجمع دول الكومبسا وتجمع دول غرب أفريقيا.

(التفاصيل بكتاب ندوة قضية مياه النيل - مكتبة الهيئة العامه للأرصاد الجوية)



وفرة الماء والمراعي الطبيعية والأراضي الزراعية بالسودان الشقيق

البحث الرابع مشروع بناء السد العالي والصراع الأمريكي السوفيتي في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠)

(أ.د. / ذكي البحيري) استاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية التربية ، جامعة المنصورة

يقول الدكتور / البحيري :بعد ثورة ١٩٥٢ كانت مصر تسعى الى زيادة مواردها المائية وتوسيع الرقعة الزراعية ، مما دفع قيادة الثورة للتخطيط نحو تحقيق ذلك بإنشاء مشروع كبير للري يعوضها عن كثير من مشروعات أعالي النيل ، ويحميها من مخاطر الفيضانات الهادره ، ويمكنها من تخزين المياه لفترات طويلة ، فكان السعي نحو تنفيذ السد العالي .



مشروع السد العالى

ولكى تقوم مصر ببناء هذا المشروع الكبير، فقد أستعانت بالبنك الدولى لتمويل المشروع، ووافق البنك فى بادئ الأمر، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد وقفتا حجر عثره فى سبيل التمويل للمشروع. فلجأت مصر الى الأتحاد السوفيتى الذى وافق على دعم مصر ومساعدتها بالخبرات والسلاح ايضا.

وعقدت مصر مع السودان اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩، ثم بدأت عمليات بناء السد فى عام ١٩٦٠ وأستمر البناء حتى عام ١٩٧٠.



صورة تاريخية لفرق بعض المعالم والقرى المصرية قبل إنشاء السد العالى

ولا يخفى على أحد من القاصي الى الداني... أنه قد ترتب على بناء السد العالى توليد الكهرباء وتوصيلها الى الريف المصرى علاوه على إنقاذ العديد من القرى المصريه من أخطار الفيضانات المدمره فى مواسم الفيضانات ، كما أنقذ البلاد من فترات القحط المائى فى فترة الثمانينات من القرن الماضى ، والتي أدت الى موت الملايين فى شرق أفريقيا وحوض النيل.

(التفاصيل بكتاب ندوة قضية مياه النيل - مكتبة الهيئة العامه للأرصاد الجويه)

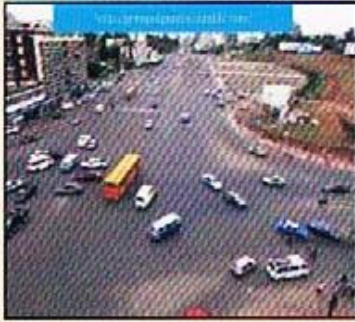
البحث الخامس

مشاهدات ميدانيه من أثيوبيا

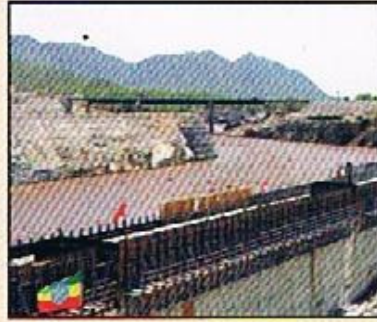
(أ.د. / عاصف معتمد) استاذ الجغرافيا الطبيعيه - كلية الآداب - قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة

يقول الدكتور / عاصف : أنه قد قام بنفسه بعمل ميدانى فى يناير ٢٠١٢ لبحث الملامح البيئيه والأنسانيه فى أثيوبيا ، وقدم عرضا لمشاهد وملاحظات جغرافيه لمعالم الأخدود الأفريقى الأثيوبى وبصفه خاصه ظاهرات مثل بحيرات المار Maar ، البراكين وتدفقات الالفا ، الحافات الصدعيه والصدوع السلميه ، الانبعاثات البركانيه والفتات البركاني Pyreclastics ، فضلا عن الكهوف والقباب البركانيه Cave Blister ، والمنتزهات الجيولوجيه وشلالات أواش والعيون الحاره ، كما تضمن العرض ملامح جغرافيه من الوادى الأخدودى للنيل الأزرق - كما ناقش العرض العلاقه بين الإنسان والبيئه ومؤشرات حول حجج ومبررات أثيوبيا لأقامة سد النهضه.

(التفاصيل بكتاب ندوة قضية مياه النيل - مكتبة الهيئة العامه للأرصاد الجويه)



مشهد من أحد المدن الأثيوبيه



جزء من اعمال سد النهضه الأثيوبى



خريطة المدن الأثيوبيه



الارض الصخريه من سمات أثيوبيا



أغرب القبائل الأثيوبيه



شلالات تانا بأثيوبيا

والى اللقاء عزيزى القارىء فى عدد جديد ، إن شاء الله تعالى ، لمجلة الأرصاد الجويه لعرض المحور الثانى من " ندوة قضية مياه النيل " وهو عن سد النهضه واثره على الأمن القومى.